

اقتصاد

جدل بين النواب والبعض يعتبرونها مدخلاً للفساد لأنها لصالح تجار السيارات السياحية في المناطق الحرة

مجلس الشعب يؤجل التصويت على المادة الخاصة بإعفاء الآليات والألات من الرسوم الجمركية أنزور: من لديه أسماء وثبوتيات فليتم ذكرها تحت القبة وإلا فهو كلام «فاضي» لا قيمة له

محمد منار حميجو

يبدو أن مشروع قانون الجمارك بدأ يثير الكثير من الجدل تحت قبة مجلس الشعب بين النواب، بين مؤيد للتعديلات التي أضافتها اللجنة المشتركة، التي ناقشت المشروع، وبين معارض للعديد من هذه الإضافات، فقلب على جليسة الأيسر نقاشات حادة بين بعض النواب لدرجة أن بعضهم شكك بتلك الإضافات.

وأثارت المادة ١٠١ من مشروع قانون الجمارك الخاصة بإعفاء الآلات والأليات والبضائع المدخلة إلى الدولة من الرسوم والمخالفات والفرامات الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى شريطة تسوية أوضاعها من أصحابها أو من يمثلهم إما بإعادة تصديرها وإما بإتلافها؛ جدلاً كبيراً بين الكثير من النواب، فمنهم من اعتبرها باباً آخر للفساد لما تعود بفائدة كبيرة على تجار السيارات السياحية وآخرون رأوا أنه لا علاقة لهذه السيارات بهذا الموضوع.

جدل كبير دار بين النواب حول هذه المادة في الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون الجمارك والتي أقر فيها النواب المواد المتعلقة بإدخال البضائع، إذ إن النائب آلان بكر: «نحار المنطقة الحرة سيوزعون الحلوان في حال تمت الموافقة على هذه المادة»، وكانت النتيجة في الجلسة التصويت لإعادة المادة إلى اللجنة لصياغتها من جديد.

وردت النائب جوجينا رزق على زميلها بكر بقولها: «بيدو أن هناك من يقيم اللجنة التي ناقشت القانون بإفساد»، مؤكدة إذا كان مشروع القانون كلاماً وهناك أشخاص فاسدون لا تحمل ذلك للقانون. هذا النقاش الحاد بين النائبين دفع رئيس الجلسة نجدة أنزور إلى شطب المادتين من محضر الجلسة.

ونصت المادة ١٠١ من مشروع التعديل أنه تسد قيود الأليات والبضائع الأخرى كافة المدخلة إلى في ظل أحكام القانون رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦ سواء كانت إدخالاً مؤقتاً أم المودعة في المناطق الحرة أم المودعة في المستودعات على اختلاف أنواعها

قبل تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، وتعفى من جميع الرسوم والمخالفات والفرامات قانوناً بتسوية أوضاعها إما بإعادة تصديرها وإما بإتلافها وفق الأصول أو وضعها بالاستهلاك المحلي بعد تسديد ما يترتب عليها من رسوم جمركية فقط بتاريخ بيان إدخالها الأول ودون الحصول على إجازة استيراد أو تنظيم بيان وضع بالاستهلاك المحلي وذلك خلال ستة من تاريخ نفاذ هذا القانون. وتضمنت المادة أيضاً أنه إذا كانت تلك الأليات أو الآلات أو البضائع بحالة فقدان كلي أو جزئي نتيجة حادث مفاجئ أو سرقة أو عمل إرهابي فيجب على أصحابها أو من يمثلهم قانوناً تنظيم ضبوط رسمية خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وتقديمها إلى الدائرة الجمركية وتعد كالبضائع المعاد تصديرها إلا إذا ثبت العكس.

وقال النائب وليد درويش: «أنا مع مشروع القانون باستثناء بعض المواد منها المادة ١٠١، وكنت



أتمنى على الحكومة ومن يعدل القوانين من النواب في اللجان أن يفصلوا قوانين على مقياس الدولة السورية وليس على مقياس أشخاص لأن هذه المادة على مقياس بعض الأشخاص وهي ملف فساد جديد.

وأوضح درويش أنه يتم منح التاجر الذي يملك آلاف السيارات إعفاء من الرسوم في حين عضو مجلس الشعب لا يعطى له سيارة وكذلك القاضي لأن ذلك يدخل بميزان الصرف، مشيراً إلى أن التاجر بموجب هذه المادة سيدخل السيارة بـ٤ آلاف دولار وسيبيعها في السوق المحلية بـ٤٠ ألف دولار وبالتالي هذا فساد ويجب شطب هذه المادة. كلام درويش دفع رئيس الجلسة أنزور لرده عليه بقوله: «زملنا فقط ملاحظة صغيرة هذا الكلام الناعم لا يفيد إطلاقاً إذا كان هناك أسماء نكتبها ونقدم وثائق وإبانات ونذكرها تحت القبة وإلا فإن هذا الكلام فاض وليس له أي قيمة».

وأضاف أنزور: يجب أن تكون على قدر من الشجاعة تكتب أسماء ونقدم الوثائق والوثبوتيات، معتبراً أن هذا الكلام «من فوق الأساطيح غير سليم أو سوي لعضو مجلس الشعب فإذا كان هناك إنبات فليتم طرحه وإلا المناقشة يجب أن تتم بشكل قانوني وواضح حتى يفهم الجميع».

وأضاف أنزور: نحن لسنا هنا حتى نستغل بعضنا نحن هنا حتى نصل إلى قاعة بأن المادة مناسبة أم غير مناسبة.

والنقاش في المادة استمر بين بعض النواب ليصل إلى الجدل بين النائبين عاطف الزبيق ومجيب الرحمن الدندن الذي اعتبر أن المادة هي إضافة من اللجنة في مجلس الشعب وكل إضافة هي تدخل في السياسة العامة للدولة التي يضعها رئيس الجمهورية عندما يقر مجلس الوزراء وبالتالي هذه المادة هرج ومرج وتخبط تشريعي. فرد عليه زميله عاطف الزبيق بقوله: القانون حينما يأتي إلى مجلس الشعب أصبح ملك هذا المجلس وبالتالي ناقش حالياً تقرير لجنة وليس

الشهابي: مطلوب مشروع قانون خاص عن التسويات الجمركية درويش: لا نريد قوانين على مقياس أشخاص بل على مقياس الدولة نائبة ترد على زميلها: يبدو هناك من يتهم اللجنة بالفساد

مشروع الحكومة، مضيفاً: نحن نصر التشريع وليس الحكومة وبالتالي نصيب إذا كان الأمر فيه مصلحة للشعب.

وأوضح النائب أن القانون ٣٨ التي تدخل في ظل أحكامه الآليات والأليات والبضائع المنصوص عليها في المادة المشار إليها هو عبارة عن مرسوم تشريعي تحددت عن السيارات غير المسلحة في سورية قيمته إضافة هذه المادة حتى يتم تمرير بعض الأمور، مضيفاً: حينما سألنا الوزارة ومجلس الوزراء عن موضوع إدخال السيارات لأعضاء مجلس الشعب كان الجواب أن هذا يؤثر على الليرة وبالتالي أوجه سؤالاً إلى وزير المالية ألا تؤثر هذه المادة على سعر الليرة وفي حال كان غير ذلك فلماذا لا تطبق القوانين الناقد.

ونائب النائب ميوف دياب بحذف المادة باعتبار أنها مشروع للفساد لأشخاص بعينهم، في حين دافع زميله ناصر سليمان عن المادة موضحاً أن هذه المادة لا تشمل السيارات السياحية

الموجودة في المناطق الحرة لأنها غير مدخلة على القانون ٣٨.

وبين سليمان أن هذه المادة وضعت للسيارات التي دخلت بشكل مؤقت على اللوحة الصفراء والتي تشمل الشاحنات والتركسات. مضيفاً: فيما يتعلق بالسيارات السياحية بحق لأي مواطن أن يستورد آلاف السيارات ويضعها في المنطقة الحرة ولا يمكن أن «يطلعها» لأن هناك منعاً من الدولة وهي لا تحتاج إلى قانون.

ودعا النائب فارس الشهابي إلى إعداد مشروع قانون خاص ملحق للمشروع الذي يتم نقاشه حالياً تحت عنوان التسويات الجمركية، موضحاً أنه ليس من المعقول وضع أمور آتية متعلقة في فترة زمنية معينة نضعها في هذا المشروع وتحت تأويل، أيده بذلك زميله زينب خولة وأسامة مصطفى.

واعتبر زميله رياض طاووز أن هذه المادة فيها حل حقيقي للمواطنين من زاوية وهي أن كل سيارة تعرضت للاحتراق أو التعدي سلاحاً مالكوها من قبل الممارك بتهمته الاستيراد تهرباً وبالتالي هناك عشرات الآلاف من المواطنين مهددون بالملاحقة بهذا الجرم ولذلك وجدت هذه المادة محل وخالص لهم.

والأهمية الموضوع وجه أنزور سؤالاً إلى وزير المالية مأمون حمدان لماذا لم يوضع في مشروع الحكومة وتمت إضافته من اللجان، فأجاب حمدان: منذ فترة كنا نعكف على حل هذه المشكلة بالعديد من الاجتماعات وتبين أنه في النهاية أن هذا الموضوع لا يحل إلا بالتشريع. مضيفاً: يوجد هناك عبارات فنية في المادة لو توضحت كان أفضل وأن نعود إلى اللجنة ونصاغ من دون السيارات السياحية.

كما أقر المجلس العديد من المواد المتعلقة بعبور البضائع منها ما نصت عليه المادة ٩٧ أنه يجوز إدخال البضائع ونقلها من مكان لآخر في الدولة أو خارجها مع تعليق تأدية الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المتوجبة بشرط تقديم كفالة نقدية أو ضمانات مصرفية أو تعهدات مكفولة وفق الشروط التي يصدرها المدير العام.

«الجمارك»: ٤٢١ قضية تهريب بفرامات ١,٢ مليار ليرة منذ بداية شباط مسؤول في الجمارك يتوارى عن الأنظار لتورطه بملفات فساد بمليارات الليرات

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» بأن أحد المسؤولين في الجمارك توارى عن الأنظار وربما سافر خارج القطر بعد تحقيقات كشفت تورطه بعمليات فساد قدرت بمليارات الليرات السورية، ولا زالت التحقيقات في مراحل لم تستطع أن تحدد المبلغ الإجمالي، إلا أن مصادر في إدارة الجمارك أكدت لـ«الوطن» حصول الواقعة وتواري المسؤول وهو برتبة صغيرة عن الأنظار ومن المتوقع أن يعتبر إدارياً بحكم المستقيل.

وفي متابعة لحملة مكافحة التهريب، كشف مدير في الجمارك لـ«الوطن» بأن إجمالي عدد قضايا التهريب التي نظمت خلال الحملة التي بدأت في الأول من شهر شباط الماضي سجلت ٤٢١ قضية، تجاوزت غراماتها المالية ١,٢ مليار ليرة، وأن معظم المهربات التي ضبطت تعود إلى بضائع تركية، مقدراً معدل المهربات التركية في الأسواق المحلية بنحو ٧٠ بالمئة من إجمالي معروضات التهريب المختلفة، مبيناً أن هناك حالة نشد في التعامل مع المهربات التركية التي عادة ما تدخل عن طريق المناطق الشمالية في حالة استغلال للظروف الأمنية المؤقتة في هذه المناطق.

وبين أن بعض المشتريات التي تتابعها الجمارك تفيد برفع وتيرة إدخال المهربات للأراضي السورية بالتوازي مع الحملة التي أطلقتها الحكومة لمكافحة ظاهرة التهريب، وهو ما يؤشر إلى حالة واضحة من محاولات التآمر على الاقتصاد الوطني وتهريبه عبر زيادة تدفق البضائع المهربة وضرب الاقتصاد الوطنية والتلاعب بالأسعار، مبيناً أن هناك خططاً تتعامل معها الجمارك وفق المتغيرات المستمرة في تسارح حملة التهريب وخاصة في المناطق المتاخمة للأراضي التي

ما زالت خارج سيطرة الدولة، ومثال على ذلك أنه في العديد من المناطق في محافظة حماة، تعمل الضابطة الجمركية على زيادة عدد نقاطها وتكثيف الدوريات وزيادة التواصل مع الباعة والمستهلكين للتعاون في ضبط ظاهرة التهريب في هذه المناطق، وقد تم تحقيق إنجازات نوعية خلال الأيام الأخيرة في هذه المناطق، حيث تمكن عناصر الجمارك من ضبط مستودعات مهمة للمهربين ومصادرة البضائع والمواد المخزنة فيها ومعظمها مواد غذائية.

كما يجري اتخاذ إجراءات مشابهة في العديد من المناطق منها ريف دمشق وخاصة في المناطق القريبة من الحدود مع لبنان، وتمت إعادة تأهيل العديد من النقاط الجمركية وتفعيل العمل الجمركي في هذه المناطق عبر زيادة عدد العناصر وتزويدهم بمستلزمات العمل الجمركي.

وبين أن هناك حالة واسعة من الأمتعة التي تعمل عليها الجمارك وخاصة مديرية مكافحة التهريب وزيادة فاعلية نظام التتبع والتوجيه نحو تأسيس بنك معلومات يسهل العمل الجمركي ويختصر الكثير من الوقت في تنفيذ المهام المطلوبة، يترافق ذلك مع العمل على زيادة تدريب ومهارات العاملين في الجمارك وتمكينهم من التعامل مع مختلف الحالات الجمركية والعمل على انتقاء الكفاءات ودعمها، مشيراً إلى أن هناك حركة تقييم دائمة ومستمرة للعناصر يرافقها حركة تنقلات تنسجم مع الحاجة الفعلية بين مختلف مناطق العمل الجمركي ورفد الكثير من النقاط التي عادت للعمل وتأهيلها بما يسمح لها بالعودة لممارسة النشاط الجمركي وهو ما شكل عامل ضغط على الكوادر العاملة لدى الجمارك لتغطية كل المساحات التي تعمل عليها الجمارك وخاصة التي تحررت خلال السنوات الأخيرة.

«الاقتصاد» تستمع باهتمام لمطالب صنّاع النسيج وحديث عن دعم الكهرباء والفيول والمازوت وفائدة القروض

هناك غانم



استمعت وزارة الاقتصاد باهتمام لمطالب صنّاع النسيج خلال اجتماع عقد أمس الأول برئاسة وزير الاقتصاد سامر الخليل وبحضور المعنيين من وزارة الصناعة ووزارة المالية ورئيس اتحاد غرف الصناعة ورئيس اتحاد المصدرين وممثلين عن الشركات العاملة في مجال الصناعات النسيجية.

أبدى الصناعون تفاعلاً في الاجتماع لدرجة أنهم اعتبروا مطالبهم مجابة بحسب ما صرح بعضهم لـ«الوطن»، بعد أن تم الاتفاق على مجموعة من الحلول الإسعافية لمساندة قطاع الصناعات النسيجية ومساعدته على معاودة الإنتاج من جديد، والإقلاع بالمعامل المتوقفة، التي تحتاج إلى بعض الدعم لتقلع من جديد، مع مراعاة مصلحة جميع مراحل الإنتاج في هذا القطاع، وعدم انعكاس أي من الإجراءات بشكل سلبي على المراحل الأخرى.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أكد لـ«الوطن» الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع الصناعة النسيجية في سورية باعتباره أحد الصناعات العريقة وذات السعة المنزلة، كما أكد أن هذه الصناعة تحظى باهتمام كبير من الحكومة، كونها تعتبر من الصناعات المشغلة لليد العاملة.

وخلال الاجتماع جرى العديد من النقاشات حول الصعوبات التي تواجه مراحل الإنتاج المختلفة في هذا القطاع،

بدءاً من زراعة القطن وانتهاء بتصنيع الألبسة الجاهزة للبيع والتصدير، مروراً بالغزل والصباغة والتخضير، واستعرض الصناعيون عدداً من المشكلات تتعلق بتوافر الخيوط بأنواعها اللازمة للصناعة ودعم وحماية كل حلقات الصناعة النسيجية، وفق ما أكده عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية لـ«الوطن»، مشيراً إلى أنه تم تبني مقررات لجنة القرار ١١٤٤ الخاصة بالنسيج ومنع استيراد كل ما يمكن إنتاجه محلياً، إضافة إلى مناقشة مشكلات غلاء مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الخام التي يشكل نسبة مرتفعة من تكلفة هذه الصناعة.

في التفاصيل، أكد صناعيون من حلب

حضوروا الاجتماع لـ«الوطن» أن الخلاف الذي طرأ مؤخراً بين الصناعيين حول الأقمشة المسنرة قد انتهى بقرار حصر استيراد الأقمشة المسنرة بأصحاب منشآت الألبسة الجاهزة والمرخصة أصلاً، ضمن المخصصات الإنتاجية، أمين سر غرفة صناعة حلب رافت الشماع بين لـ«الوطن» أن الاجتماع طرح موضوع دعم المحروقات ومصادر الطاقة من كهرباء وقيول مع التأكيد على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض سعر الشريحة على الكيلو واط الساعي، إضافة إلى دعم الفيول من هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، ودعم فوائد القروض من هيئة تنمية المشاريع

الصغيرة والمتوسطة، وتطرق الصناعيون في مطالبهم إلى دعم الخيوط القطنية، وقد تم الاقتراح بأن يتم الدعم من خلال زراعة القطن وحلجه أي من بداية زراعته وفق سياسة الحكومة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والجودة، لأن العنوان الأهم هو تخفيض تكاليف الإنتاج على المواد الأولية التي تنعكس مباشرة على المنتج النهائي. كما تم الاتفاق على دعم المصانع وصناعة النسيج الآلي والمنسج، إضافة إلى دعم كل الخيوط، وبناء عليه تعهد الصناعيون بأنهم قادرين على تغطية حاجة السوق المحلية والتصدير، إضافة إلى العديد من القضايا المتعلقة بالأسعار الاستراتيجية

٤,٢٧ مليارات ليرة لتأهيل صومعتي عدرا وتل بلاط

علي محمود سليمان

أنهت مديرية صوامع الحبوب أعمال الصيانة والتأهيل للمباني في صومعتي عدرا بريف دمشق وتل بلاط بحلب، بتكلفة إجمالية للصومعتين ١,٢٧ مليار ليرة سورية، وهي صيانة تشمل الأضرار التي أصابت جسم الصومعة الخارجي والمباني التابعة لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير صوامع الحبوب عبد الطيف الأمين أن تكلفة إعادة تأهيل المباني في صومعة عدرا بحافظة ريف دمشق بلغت ٧١٢ مليون ليرة سورية، فيما بلغت تكلفة إعادة تأهيل مباني صومعة تل بلاط في حلب ٥٦٠ مليون ليرة سورية، مبيناً أن المديرية تدرس حالياً الإعلان عن المناقصة لأعمال الفنية للصومعتين والتي تشمل صيانة الآلات والمعدات والتجهيزات الفنية للصومعتين والتي وضعت لتكلفتها التقديرية بحوالي ١,٥ مليار ليرة سورية لكل صومعة، أي قرابة ٣ مليارات ليرة سورية للصومعتين، لتكون التكلفة النهائية لإعادة تأهيل

وإدخال صومعتي عدرا وتل بلاط في الخدمة تقارب ٤,٢٧ مليارات ليرة سورية، وذلك وفق جدول زمني لنهاية العام الحالي لإعادةتهما للخدمة بعد تقدم العارضين المناقصة الفنية وبدء الأعمال.

وأشار الأمين إلى أن صومعة عدرا تبلغ قدرتها التخزينية ٢٠٠ ألف طن حبوب وهي أكبر صومعة في سورية في الطاقة التخزينية، وصومعة تل بلاط تبلغ ١٠٠ ألف طن حبوب، مع العلم أن عدد الصوامع التابع لمديرية صوامع الحبوب هي ٣٢ صومعة، يوجد منها داخل الخدمة حالياً عشر صوامع بطاقة استيعابية تخزينية قرابة المليون طن.

وأشار الأمين إلى استلام المديرية لثلاث صوامع بعد تحريرها من قبل الجيش العربي السوري ولكن لم تبدأ أعمال الصيانة بها مباشرة، وسيتم التأهيل، وهي صومعة دير حافر في ريف حلب وسنجان بريف إربل الشرقي وصومعة غرز في درعا، موضحاً بأن حجم الدمار كبير في الصوامع كالمطاحن والمخابز.

التي تعرضت للتخريب والنهب ولا يمكن صيانتها جميعاً في نفس الوقت وذلك يتم وضع صومعتين كل عام ضمن خطط الصيانة.

وبذلك يكون لدى المديرية ١٠ صوامع ضمن الخدمة وصومعتان في مرحلة الصيانة الفنية، وثلاث صوامع تم استلامها وهي متضررة، و١٧ صومعة خارج الخدمة، ولتأمين إلى توفير إمكانات التخزين في الصوامع العاملة حالياً ووجود فراغات فيها لاستلام الكيانات التي ترسلها مؤسسة الحبوب.

وفي سياق آخر بين مدير صوامع الحبوب أن ٢٠١٧ لتسديد رواتب وأجور عمال الصوامع في محافظة الرقة، والتي تبلغ حوالي ٧٠ مليون ليرة سورية، حيث تم صرف الرواتب والأجور لهم عن العام الماضي ٢٠١٨، ويبلغ عددهم حوالي ٤٥ عمالاً، وقد تم نقلهم وفرزهم إلى عدة جهات منها صومعة دير حافر وأ ضمن مؤسسات الوزارة كالمطاحن والمخابز.

القطاع الخاص يدخل إلى صناعة الخميرة

صالح حميدي

أعدتها وزارة الاقتصاد مع الجهات المعنية، تستهدف واقع صناعة الخميرة التي كانت محصورة بالقطاع العام، وتعتبر إحدى الصناعات النظيفية.

خرجت الدراسة بجملة من المقترحات، أبرزها تقديم التسهيلات اللازمة لتشغيل إحدى معامل القطاع الخاص خلال وقت قريب لا يتجاوز الشهر الخامس من هذا العام الجاري (٢٠١٩) في محافظة ريف دمشق، واعتماد مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمرين لهذا النوع من الصناعة، من خلال تصنيف مادة المولاس التي تشكل المدخل الأساسي لإنتاج الخميرة كمادة أولية، وتخفيض الرسم الجمركي على استيرادها من ١٠ بالمئة إلى ٥ بالمئة، وتسعير المنتج النهائي لمصانع الخميرة وفقاً للتكاليف الفعلية وعدم فرض أي أسعار إدارية على المنتجين إلى جانب ضبط موضوع تهريب المادة.

وتضمنت الدراسة ضمان توفير وتقديم الأراضى المستهدفة بما يلي احتياجات السوق، وذلك إما عن طريق تخصيص قطعة أرض مملوكة من الدولة بإيجان أو تقديم تسهيلات لتملك أراض في المدن الصناعية عبر وزارتي الزراعة والإدارة المحلية.

وأقرت الدراسة مبدئياً إقامة معمل جديد في محافظة حلب ضمن مدينة الشيخ نجار الصناعية نظراً لتوافر البنية التحتية والمياه وبهدف تحقيق الانتشار الأقليمي لهذه الصناعة والتوزيع الجغرافي لتغطية حاجة المحافظات كافة، تتحمل الحكومة- وفق الدراسة- القسط الأول من ثمن المقسم، بنسبة ٢٠ بالمئة، مع تحميل تكلفة الفائدة البالغة ٥ بالمئة على الأقساط المتبقية بالتوازي مع تصميم برنامج لتدريب العمالة اللازمة لهذا النوع من الصناعة وتكرس الفرصة الاستثمارية مع الحوافز المقدمة من خلال هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بدأت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خطوات تهدف إلى تخفيف فاتورة الاستيراد السلعة التي يمكن إنتاجها محلياً، وتشجيع الصناعة المحلية، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد التي يمكن إنتاجها محلياً ولديها كفاءة اقتصادية، وذلك بحسب تقرير للوزارة (حصلت «الوطن» على نسخة منه). وتعمد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في سياساتها الاقتصادية خلال الفترة القادمة نهجاً توفر عبء البيئة المواتمة لصناعات محددة بهدف تمكينها من الانطلاق وتحقيق الإنتاجية ومن المنافسة عبر اعتماد إستراتيجيات وقرارات مشجعة ضمن إطار سياسة دعم الإنتاج المحلي في مواجهة المستورد والسعي إلى تشغيل اليد العاملة السورية.

وفي هذا السياق، أقر مجلس الوزراء دراسة